المحاضرة التاسعة: الاتجاهات المعاصرة للفكر الاقتصادي

ليس من السهل حصر وتنقيح الاتجاهات الفكرية للاقتصاد المعاصر بعد المدرسة الكينزية،أين كان تأثير الفكر الكينزي كثيرا على مستوى تحليل وتفسير الاقتصاديين.

ورغم ذلك فقد برزت اتجاهات فكرية خاصة مع تغيير بنية النظام الرأسمالي من جهة وما أفرزته ذلك من مشكلات وأزمات اقتصادية لم يوجد لها تفسير على مستوى النظريات السابقة من جهة أخرى، وما أعقبه من قضايا اقتصادية جديدة بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور مفاهيم جديدة إلى السطح، مثل قضايا التنمية والنمو، وهي دراسات تتعلق باتجاهات طويلة المدى، كما ظهرت قضايا جديدة حازت على اهتمام كبير مثل قضايا رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، وهذا كله ضمن الترابط والتداخل في العلاقات الاقتصادية الدولية.

إضافة إلى بروز ما يسمى بالعولمة كنظام اقتصادي عالمي ظهر عقب انهيار الاقتصاديات الاشتراكية في التسعينات من القرن الماضي.

أولا: الفكر الاقتصادي عند النقديين

لقد أعاد ميلتون فريدمان إحياء النظرية الكمية للنقود من خلال الزخم الذي أعطاه للسياسة النقدية في مواجهة الركود وتفسير دورات الأعمال بعدما تم تحجيمها مع الاقتصاد الكينزي أثناء الكساد الكبير، ولكن بمضامين غير ميكانيكية كما فعل الحديون أمثال فيكسل، فهو يرى أن النقود هي المحدد والموجه لحركة الأسعار مستعينا بالاستقرار التاريخي الذي أكد على أن تقلبات الأسعار يمكن أن تحصل بسبب التقلبات في الإنتاج الزراعي، أو بسبب الميول الاحتكارية المؤدية لرفع الأسعار أو بسبب سعي العمال أو أرباب العمل إلى زيادة أنصبتهم من قيمة الناتج.

ويمكن حصر الاتجاهات النقدية لميلتون فريدمان فيما يلي:

– لم يهتم فريدمان بالتقلبات المطلقة بل اهتم بالتقلبات في الكميات النقدية، مثل زيادة أو نقص إنتاج المعدن النقدي، أو زيادة الإصدار النقدي في ظل قاعدة النقد الورقي الإلزامي أو التوسع في الائتمان في بيئة مصرفية متطورة. كما اهتم بالعلاقة النسبية بين العرض النقدي و العرض السلعي؛

– تغير الكميات النقدية يفسر منشأ واتجاه المستوى العام للأسعار معززا ذلك بأمثله تاريخيه، كما أن التغيرات في حركات الأسعار في الجانب السلعي هي الأخرى تفسر هذه الحركة، وهنا اختلف فريدمان عن الكلاسيك بخصوص افتراض ثبات الناتج.

– تنتقل التغيرات التي تحصل في كمية النقود إلى الأسعار من خلال طلب الأرصدة النقدية التي يميل الأفراد إلى الاحتفاظ بها، وهذه الأرصدة تعتمد بدورها على الدخل الحقيقي عن طريق علاقة طردية إضافة إلى تكلفة الاحتفاظ بالرصيد النقدي.

– يعتبر فريدمان النقود وجها من أوجه الاحتفاظ بالثروة، وبالتالي تقع دراسات فريدمان ضمن سياق عام يضع دراسة الطلب على النقود في إطار عام لتسيير الذمة الخاصة للعون الاقتصادي مما يتيح أمامه خيارات متعددة لتجسيد الثروة.(الأصول النقدية والمالية و رأس المال البشري).

– تتميز دالة الطلب عند فريدمان بالاستقرار، بل تعد أكثر الدوال استقرارا على مستوى الاقتصاد الكلي، نظرا لتهميشه لدور معدل الفائدة الذي يعد أكثر المؤشرات حساسية.

– خلص فريدمان إلى أن كل زيادة في عرض النقود تنتج عنها زيادة في الأسعار ،و بالتالي يجب لأن تتدخل السياسة النقدية لتنظيم الحياة الاقتصادية بشكل جزئي دون إعطاء سلطات واسعة للبنوك المركزية و لا للحكومات للتدخل المباشر في الاقتصاد.فهو يرفض التدخل الحكومي معارضا الفكر الكنزي.(لأن إخفاق الحكومة أكبر بكثير من إخفاق السوق).

– يحد فريدمان أربع حالات لتدخل الدولة في الاقتصاد و هي:

1– الأمن و حماية المواطنين.

2– تطبيق العدالة في المجتمع.

3– توفير السلع العمومية لأن السوق لا يستطيع توفيرها بسبب المنافسة.

4-حماية الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم كالأطفال مثلا (مقاربة السوق الاجتماعي)، و كذا وضع برامج الحماية الاجتماعية للقضاء على الفقر في المجتمع.

ثانيا: الفكرالاقتصادي من خلال قضايا التنمية والنمو

1- دوافع الاهتمام بقضايا التنمية والنمو:

لقد ظهر ما يعرف باقتصاديات التنمية منذ مطلع نصف القرن العشرين كفرع متميز من فروع علم الاقتصاد، ينصب أساس على ذلك الجزء المعروف بالعالم الثالث أو المتخلف، حيث كانت الدراسات منصبة حول الظواهر المتغيرة والثابتة ودراسة النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية.

ويمكن القول أن سبب نشوء مثل هذا التوجه في الاهتمام بالتنمية الاقتصادية هو الرغبة في الحصول على المواد الأولية الرخيصة وقوة العمل المنخفضة ، وعلى مجالات جديدة مشجعة للاستثمار في البلاد الأكثر والأقل تقدما، ولكن تتمثل الأهمية في الحصول على أسواق جديدة لتصريف فوائض السلع المنتجة في البلاد المتقدمة اقتصاديا من جهة، ومن جهة أخرى تطلب مفهوم التنمية الاقتصادية الحديث في الدول المتأخرة اقتصاديا جعل المستهلك والمستقبل للسلع النهائية المصنعة في الدول المتقدمة من الميول والعادات والتقاليد مع ما يتلاءم واستهلاك هذه السلع.

ومن بين القضايا التي جرى تطويرها فيما يخص قضايا النمو والتنمية ما يلي:

- ظهور مؤشرا ت اقتصادية أهمها مؤشر الدخل القومي ومعدل النمو في الدخل الفردي؛

- العمل بنماذج الاقتصاد المفتوح وإزالة القيود على حركات السلع والأموال لإنعاش الاقتصاد العالمي في جو من حرية التجارة متعددة الأطراف؛

- إزالة القيود على الصرف الأجنبي، وإباحة حرية تحويل العملات وقد رافق ذلك العمل على زيادة التعاون الدولي والتنسيق في السياسات الاقتصادية؛

– أصبحت قضايا التعاون الاقتصادي الدولي إحدى أهم القضايا المطروحة على الساحة فيما بعد الحرب العالمية الثانية في الدول الرأسمالية،كما حاولت الدول الاشتراكية مجاراتها وتكوين ما يسمى بالكوميكون، وهو التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الاشتراكية؛

– ظهور نوع من السياسة الاقتصادية الإجمالية لتحقيق أهداف اقتصادية عامة مع الاحتفاظ بجوهر السوق، وقد ظهرت خاصة في أوروبا مثل فرنسا وهولندا، وقد ساعد في ذلك تطور في أساليب الإدارة الاقتصادية واستخدام النماذج الرياضية فيما عرف بجداول منتج–مستهلك، والبرامج الخطية التي رافقت تطور الحسابات القومية والإحصاءات.

وهكذا برزت قضية التنمية الاقتصادية كإحدى القضايا الرئيسية المطروحة على الساحة، واحتلت دول العالم الثالث أهمية سياسية كبيرة أثناء فترة الصراع الإيديولوجي والحرب الباردة، ومع ارتفاع قضية التنمية في سلم أولويات السياسة الخارجية خصصت الأمم المتحدة عقد الستينيات كعقد للتنمية، وبحلول عقد السبعينات ظهرت ضرورة إعطاء دور أكبر للدول النامية.

ورغم المشاكل الاقتصادية التي ظهرت في هذه الفترة فقد حققت بعض المؤشرات أداء عاليا سواء تعلق الأمر باستعادة أوروبا واليابان لعافيتها الاقتصادية، مع استمرار معدلات عالية للنمو الاقتصادي، وضبط التضخم ومحاربة البطالة في معظم الدول الصناعية، كما نجحت دول العالم الثالث في تحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي.بعدها بدأت ملامح الضعف والاختلال الاقتصادي في الظهور مثل أزمات التضخم والصرف، ودخل العالم في مرحلة أخرى من الأزمات الاقتصادية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، واستمر الحال على ذلك حتى سقط النظام الاشتراكي، ولم يعد العالم يعرف سوى قوة اقتصادية عظمة وحيدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

2- بعض النظريات الاقتصادية في مجال التنمية والنمو:

إن الذين وسعوا البحث في نطاق النمو الاقتصادي، هم الذين وسعوا النظرية العامة لكينز مع تأثرهم بالفكر النيو كلاسيكي، ويمكن تخليص هذه النظريات فيما يلي:

- نظرية النمو الاقتصادي بعد كينز:

لقد ابتكر روي هارود –صديق كينز– صيغة نمو اقتصادي عن الدورة الاقتصادية ،كما قام نيكولاس كالدور بتوسيع هذه الرؤية الديناميكية للأجل الطويل على النطاق الواسع لكل من مالتس وماركس واتساقا مع تصورات كل من كاليسكي وسرافا ،كما قام هارود مع اسفي دومار بالعمل على مضاعف الاستثمار والذي أهمله كينز في دراسته ،حيث رأى كل من هارود ودومار أن الاستثمار يجب أن ينمو بمعدل كاف لتوليد دخل (مضاعف) لشراء سلع كافية.

أما صيغة كالدور عن نموذج النمو فإنه يعتمد استقرار الرأسمالية على العمالة الكاملة ومرونة هوامش الأرباح وبدون ذلك فإن الاقتصاد سيكون على حافة الهاوية وارتفاع الاستثمار، ومن ثم فإن الطلب الكلي سيعمل على رفع هوامش الأرباح والأسعار ومن ثم تعمل على نقص الاستهلاك، بينما أن انخفاض الاستثمار ومن ثم الطلب الكلي يؤدي إلى تخفيض الأسعار بالنسبة للأجور ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع في الاستهلاك الحقيقي والرأسمالية تكون مستقرة عند مستوى العمالة الكاملة.

- النظرية النيوكلاسيكية للنمو:

يعد روبرت سولو إلى جانب بول ساموبلسون مناقضا للرؤية التي رآها كل من هارود و دومار وكالدور، وذلك برفض حصول الانتاج على نسب ثابتة من رأس المال والعمل حيث أصبح كل من سعر الفائدة ومعدل الأجور يتمتعان بالمرونة وأصبح رأس المال والعمل قابلين للإحلال وقد ظلت النظرية النيوكلاسيكية للنمو تسيطر على الاقتصاد الكلي إلى أواخر سبعينات القرن العشرين.

وقد حصل سولو على جائزة نوبل عن إسهاماته في نظرية النمو الاقتصادي، حيث كان الإسهام الرئيسي لسولو هو تقديم موضوع المرونة التكنولوجية، وقد أظهر أن النمو الدائم للناتج للوحدة من مدخل العمل (الإنتاجية مستقلة عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار) وبذلك يعتمد نمو الإنتاجية فقط على التقدم التكنولوجي بمعناه الواسع.

وعلى غرار النظرية الكينزية للمالية العامة، فقد كان لهذا النموذج آثار عملية، فقد قدم إطارا يمكن في نطاقه استخدام سياسات الاقتصاد الكلي لتحقيق استدامة العمال الكاملة، وقد كتبت أفكار سولو في التقرير الاقتصادي لعام 1962 للرئيس الأمريكي كيندي.

ثالثا : الفكر الاقتصادي المؤسسي

يشكل التيار المؤسسي تياراً إصلاحيا في نطاق رأسمالية تتغير باستمرار، ويقوم المؤسسيون بدراسة المجتمع واقتصاده كجزء من كل في إطار نمط منظم للسلوك الاجتماعي، وهم يهتمون بثقافة التقاليد والعادات الاجتماعية وطرائق التفكير، وطرق المعيشة.

ويمثل فكر هذه المدرسة كل من فيبلين و جالبرت ، وهؤلاء فئة من الاقتصاديين الأمريكيين الذين يسعون إلى الإصلاحات الليبرالية والديمقراطية التي تتناسق مع توزيع أكثر مساواة للثروة والدخل.

ولقد سيطر خمس من شخصيات اقتصادية على المدرسة المؤسسة هم فيبلين الذي وضع الإطار العام و وسيلي ميتشل الذي قام بالدراسات الإحصائية عن الدورة الاقتصادية، وقام بتأسيس المكتب القومي للبحوث الاقتصادية والذي حظي بكثير من التقدير وعمل على تنشيط البحوث العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وجون و كومونز الذي حث الحكومة على تشريع الإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى جالبرت، والآن تعرف مجموعة المؤسسين بجمعية علم الاقتصاد التطوري وقد أصبح لها أتباع كثيرون في علم الاقتصاد.

ويمكن تلخيص أهم أفكار المدرسة المؤسسية حسب أهم مؤسسيها وفق ما يلي:

– لقد هاجم فيبلين النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، فالفرد ليس مستهلك رشيد يستلهم رغباته وأولوياته في استقلال عن الآخرين، فالفرد كائن اجتماعي يتأثر بمن حوله ويحاول تقليدهم، كما أوضح فيبلين أن الطلب على السلعة متغير دائما بشكل عكسي مع الأسعار، فقد تزيد الأسعار ومع ذلك يزيد الاستهلاك، وبالتالي لقد أرسى فيبلين مدرسة انتقادية لم تقبل النظرية الاقتصادية النيولاسيكية .

-يعد الاقتصادي جالبرت من الذين ناقشوا فكرة القوة المناهضة وهي دراسة في اقتصاديات القوة أو السيطرة، حيث رأى من خلال تجربته على الاقتصاد الأمريكي، أن قوة قوى السوق قد تؤدي إلى ظهور نوعا من التركيز والاحتكار، وبالمقابل يخلق قوى معارضة ومناهضة.

- اهتم جالبرت بقضية التقدم التكنولوجي من خلال كتابه الدول الصناعية الجديدة ، حيث أفرد فيه مكانا لطبقة المديرين والفنيين، فهو يرى أن النظام الرأسمالي قد تطور مع التطور التكنولوجي مما أدى إلى ظهور المجتمع الصناعي الجديد ،كما اهتم بمجتمع الوفرة وذلك بنقد فكرة المستهلك الرشيد والتي بدأها فيبلين.